المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

02/03/2015

متابعات

صورة ثلاثية الأبعاد لحقوق الإنسان بالمغرب

رسمت نهاية الأسبوع صورة حقوقية للمغرب ثلاثية الأبعاد متعددة المصادر. وضعت الحكومة أمام وقائع وحقائق وأرقام تؤكد مسؤولياتها وتحاسبها على هذه الصورة ؛ الصورة القاتمة.

منظمة العفو الدولية أصدرت تقريرها السنوي رصدت فيه ما تعرفه حقوق الإنسان ببلادنا :

واصلت السلطات تقييد حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع؛

ضيقت على الآراء المخالفة؛

حاكمت عددا من الصحفيين؛

سجنت بعض النشطاء؛

فرضت قيودا على جماعات حقوق الإنسان وغيرها؛

فرقت بالقوة احتجاجات سلمية واحتجاجات أخرى؛

استمر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء الاحتجاز؛

قبول المحاكم للاعترافات المنتزعة تحت وطأة التعذيب؛

المرأة ظلت تفتقر إلى الحماية الكافية من العنف الجنسي؛

طرد مهاجرين وطالبي لجوء بشكل غير قانوني؛

استمرار سريان عقوبة الإعدام؛

وفي نهاية الاسبوع عقد الائتلاف المغربي لمناهضة عقوبة الإعدام جمعه العام الذي استعرض فيه التطورات المتعلقة بالموضوع، وأبرزها أن الحكومة تعارض معارضة شديدة تفعيل المادة 20 من الدستور التي تنص على الحق في الحياة، وتتعمد تأويلها ضدا على ما هدفت إليه اللجنة التي صاغت القانون الأسمى، وحتى ما ورد في الرسالة الملكية للمنتدى العالمي لحقوق الانسان الذي انعقد بمراكش، والتي نوه فيها جلالته بمبادرات المجتمع المدني وطالب بتعميق النقاش في الموضوع.

ومن الارقام التي عرفها الجمع العام أن هناك حوالي 120 محكوما بالإعدام موزعين على 12 سجنا، منهم ثلاثة أرباع يقبعون بالسجن المركزي بالقنيطرة. وقد امتنع المغرب عن التصويت للمرة الرابعة على توصية الجمعية العمومية للأمم المتحدة لتعليق تنفيذ عقوبة الإعدام بالرغم من مطالبة المجتمع الحقوقي بالتصويت إيجابا على التوصية . بل إن فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب بمقترح قانون يرمي إلى "تنظيم عقوبة الإعدام" أي الحفاظ عليها بالقانون الجنائي . وصرح وزير العدل والحريات الذي ينتمي لنفس الحزب بأنه ضد إلغاء العقوبة .

وقد قدم الائتلاف الذي يضم 12 منظمة، 10 حجج من أجل إلغاء هذه العقوبة من بينها أنها عقوبة تنتهك الحق في الحياة وقاسية وغير إنسانية، وغير فعالة وغير شرعية وحاطة بالكرامة وغير قابلة للرجعة وأداة قمعية وجريمة باسم الدولة.

ونشير ونحن نتحدث عن الائتلاف إلى أن الفريق الاشتراكي بمجلس النواب قدم مقترحا من أجل إلغاء هذه العقوبة، مستندا في ذلك الى أربعة مرتكزات :

■ أولا : المرتكزات الشرعية:

تمس عقوبة الإعدام أثمن حق يملكه الإنسان لكونها تؤدي إلى القضاء على كل أمل له في البقاء حيا؛ لا يوجد لها أي هوية أو جنسية أو عقيدة بشكل انفرادي، بل هي ظاهرة تشترك فيها عدة دول وثقافات وديانات مختلفة، وبالتالي فهي ليست حكرا على ثقافة أو عقيدة أو نظام سياسي معين . وأنه من الجائز شرعا إحداث عقد اجتماعي موضوعه الاتفاق على إلغاء عقوبة الإعدام في صيغة نص تشريعي يقرر تعطيل هذه العقوبة وإلغائها،

■ ثانيا: المرتكزات الدستورية:

تأسيسا على هذا المستجد الدستوري الذي كرس صراحة الحماية الدستورية للحق في الحياة، يتضح أن هذا الحق أصبح حقا مطلقا يتعين على القانون حمايته، وعدم وضع أي مقتضى استثنائي يقضي بخرق حق الإنسان في الحياة تحت أية ذريعة كيفما كانت، وذلك تحت طائلة عدم دستوريته.

■ ثالثا: الانخراط في توجه التشريعات الحديثة نحو إلغاء عقوبة الإعدام

تتجه دول العالم نحو إلغاء عقوبة الإعدام واعتبار الإبقاء عليها من المخالفات التشريعية البائدة؛ وبات من اللازم أن ينخرط المغرب في هذا التطور التشريعي المتجه نحو تغيير مفهوم العقوبة من ردع المجرم والانتقام منه إلى إعادة تأهيله وتسهيل اندماجه في المجتمع.

ثالث النوافذ التي أطللنا منها على واقع حقوق الإنسان بالمغرب هو تقرير الجمعيات(32 جمعية) بشأن تنفيذ بلادنا لخطة بكين زائد 20 . نشير إلى بعض عناصره :

هناك 62.8% من النساء ضحايا العنف ، وغياب قانون لمحاربة العنف وحتى المشروع الذي جاءت به الحكومة لا يستجيب للمعايير الدولية .

نسبة النساء في سوق الشغل لا تزيد عن 25 بالمائة . وفي المناطق الريفية تعمل 3 نساء من 4 مجانا كمساعدات عائليات في غياب الحماية والضمانات .

ضعف تمثيلية النساء في مواقع القرار والمسؤولية (17 بالمائة بالبرلمان)- وجود المرأة في الحكومة لايزال ضعيفا (21.2 بالمائة سنة 2007، 12.8 بالمائة في 2014).

الحكومة لم تفعل إلى اليوم الفصلين 19 و164 من الدستور، والمتعلقين بإرساء هيئة المناصفة ومحاربة كافة أشكال التمييز.

التشريعات لا تحترم الحقوق الإنسانية للنساء ولا تعزز حمايتهن، ويظهر ذلك جليا في العديد من مواد مدونة الأسرة وقانون الجنسية والقانون الجنائي.

هذه هي صورة المغرب الحقوقية التي تبرز أن الحكومة الحالية لا تضع من بين أولياتها تعزيز حقوق الانسان وحمايتها، وأنها لا تتفاعل مع ما يقدمه المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية وأبرزها المجلس الوطني لحقوق الإنسان من مقترحات .

إنها صورة تدين الحكومة وتفضح نهجها السياسي الذي يهمش هذه الحقوق.

مصطفى العراقي

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

حدث بالمعرض الدولي للكتاب والنشر.. النساء في الجهة

بتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، شارك المجلس الوطني لحقوق الانسان في المعرض الدولي للكتاب والنشر الذي احتضنت فعالياته العاصمة الاقتصادية من 12إلى 22فبراير 2015.

المؤسسة الحقوقية الوطنية حددت الهدف من هذه المشاركة في " النهوض بقيم المساواة وحقوق النساء عبر الثقافة، النهوض بالإنتاجات النسائية الأدبية والعلمية والتعريف بمختلف أوجه الوضعية النسائية في المغرب واعطاء الكلمة للباحثات والكاتبات والمقاولات منهن والتعريف بالإنتاجات الأدبية والعلمية لهن هنا وفي العالم "

في هذا السياق ، وضمن سلسلة اللقاءات المفتوحة التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الانسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة برواقهما تحت شعار "النساء في الجهة " للوقوف على تجليات تطور حقوق النساء على المستوى المحلي ، والطريقة الكفيلة بضمان المزيد من المساواة بين الجنسين على المستوى الجهوي ، أعطيت الكلمة لثلاث فاعلات من جهة طنجة اتطوان انتدبتهن اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالشمال التي تترأسها السيدة سلمى الطود .

فاعلات جهة طنجةاتطوان القادمات من حقول السياسة والمقاولة والادارة التربوية وهن ، نادية رحال مستشارة جماعية بالمجلس البلدي للعرائش ورئيسة لجنة التنمية البشرية والثقافية والبيئية بنفس المجلس ، والشعيبية بلبزيوي العلوي مقاولة ورئيسة فرع جمعية النساء المقاولات بطنجة ، وعزيزة الحشالفة نائبة وزارة التربية الوطنية بوزان وفاعلة مدنية بالحركة النسائية ، تقاطعن في شهادتهن المقدمة أمام حضور نوعي بامتياز ، بان وجود النساء بجهة الشمال بمراكز القرار بمختلف الحقول لازال ضعيفا مقارنة مع حضورهن الوازن في النسيج الاقتصادي ، وما تتوفرن عليه من مؤهلات علمية ومعرفية عالية ، وأرجعت ذلك الى أسباب تجد جدورها فيما هو ثقافي واجتماعي وقانوني . ولم يفتهن الوقوف انطلاقا من حقل اشتغال كل واحدة منهن عند بعض الصور النمطية التي تكرس دونية المرأة . لكن تظيف الرائدات الثلاث بان هذه الأعطاب لم تحل دون تسجيل حضورهن المتميز والايجابي جدا وهن في مقدمة هذه الواجهات ، كما تشهد بذلك حصيلة عملهن .

وجاءت رسالة السيدات ، الشعيبية ، وعزيزة ، ونادية لتاكد بان ريح بلادنا لرهان التنمية في مفهومها الشامل يستدعي الاقرار بالمساواة في الحقوق .

لقاء " النساء في الجهة " الذي أدار جلسته محمد حمضي عضو اللجنة الجهوية لحقوق الانسان ، وقبل أن يسدل عليه الستار بكلمة قيمة القتها السيدة سعاد النجار الإطار الإداري باللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال ، كان قد تلاه نقاش هام من طرف الحضور الكثيف والنوعي الذي تابع حلقاته .

ناشطون مغاربة يبدون تخوفهم من أن تؤدي أعمال الإرهاب إلى عرقلة جهود إلغاء عقوبة الإعدام

الرباط – «القدس العربي» أبدى ناشطون مغاربة مخاوفهم من ان تؤدي أعمال العنف والإرهاب إلى عرقلة جهودهم لإلغاء عقوبة الاعدام بالمغرب.

قال عبد الرحيم الجامعي منسق الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، انه في ظل تنامي الإرهاب والتنظمات المتطرفة من الممكن أن تؤدي الأعمال الإرهابية التي تقوم بها التنظيمات المتطرفة إلى تعطيل الجهود المبذولة لإلغاء عقوبة الإعدام.

وتوقع خلال تجمع للائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام نظم في الرباط، ان أن يجد المطالبون بإلغاء عقوبة الإعدام صعوبات متعددة في ظل اتساع دائرة المطالبين بالانتقام من المتطرفين، من القادة السياسيين والمثقفين، وذلك نظرا لتنامي ظهور التنظيمات المتطرفة، وعلى رأسها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وقال «هناك إعدامات تنفذ للانتقام باسم الشريعة، وهذا خلق جوا من الردة».

ويعتقد منسق الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام أن «التطرف الداعشي والقتل باسم الشريعة خلف أجواء من الخوف والردة في العالم، والتي جعلت بعض الدول تتراجع عن موقفها العملي بعدم تطبيق عقوبة الإعدام، إضافة إلى ارتفاع الدعوات في العديد من الدول حتى في أوروبا إلى التراجع عن إلغاء عقوبة الإعدام»، وقال «علينا أن ننتبه إلى عدم سيطرة تيارات المحافظين على النقاش في هذا الموضوع، والعمل على التعبئة وتأسيس شبكات كثيرة للترافع من أجل الدعوة لإلغاء الإعدام».

ويضم الائتلاف 14 منظمة وهيئة حقوقية وقال الجامعي إن الحركة الحقوقية المغربية «خاضت تجربة فريدة في انسجام وائتلاف على مدى 10 سنوات من أجل إلغاء هذه العقوبة، وحققنا بمدوء ومسؤولية خطوات في استراتيجية كسب التأييد، وهذا عنوان نجاح ومصدر قوتنا للاستمرار».

وأكد الناشط المغربي ان دستور 2011 مكن الائتلاف من آلية دستورية للمرافعة ضد الإعدام، وذلك في الفصل 22 الذي ينص على الحق في الحياة، مؤكدا أن البعد الدستوري أضفى عنصرا ضروريا لبلورة المفاهيم وتعميق الحوار، وقال ان عقوبة الإعدام «غير مشروعة دستوريا وليس لها مبرر أومصداقية قانونيا وسنظل نجادلهم حتى يقتنعوا بإلغاء عقوبة الإعدام».

وتعرف الساحة السياسية والحقوقية المغربية نقاشا حول إلغاء عقوبة الإعدام، وبعد الرسالة التي وجهها الملك محمد السادس إلى المشاركين في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، أشاد فيها بالنقاش الدائر حول عقوبة الإعدام في المغرب، عاد الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام إلى مطالبة الدولة المغربية بإلغاء العقوبة نهائيا.

وعلى الرغم من توقيف تنفيذ عقوبة الإعدام في المغرب منذ سنة 1993، حيث كانت آخر عملية إعدام نفذت في قضية الكوميسير «ثابث»، إلا أن الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام يطالب بإلغاء العقوبة من القانون الجنائي، والتي يرى أنها عقوبة «لا إنسانية وانتقام ومس بالكرامة».

وانتقد الجامعي امتناع المغرب عن التصويت على البروتوكول الاختياري الثاني لإلغاء عقوبة الإعدام في الجمعية العامة للأمم المتحدة شهر كانون الاول/ ديسمبر الماضي وقال «بعد النقاش الواسع الذي شهدته الساحة، ظهر تردد وتخلف سياسي لدى المسؤولين في الحكومة، من خلال الامتناع عن التصويت على البروتوكول الاختياري الثاني».

ودعا فيليب ميكوس، رئيس قسم التعاون ووزير مستشار لدى بعثة الاتحاد الأوروبي في المغرب، الدولة المغربية إلى التصويت على البروتوكول، وقال «يجب على المغرب أن يعمل على السير في اتجاه إلغاء عقوبة الإعدام»، ملاحظا أن مؤشرات إلغاء العقوبة في المغرب «متقدمة».

وقال مصطفى الريسوني، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان (رسمي) إن عقوبة الإعدام في المغرب قبل وقفها كانت تنفذ في الغالب بدواع سياسية، ومن ضمن 41 حالة إعدام التي نفذت في المغرب 38 منها كانت ذا طابع سياسي «هذا الرقم يبين أن تنفيذ عقوبة الإعدام في المغرب كان يتم في الغالب لاعتبارات سياسية».

واعتبر توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بإلغاء عقوبة الإعدام وان لم تكن حاسمة بشكل واضح، الا انها تجعل من تنفيذ عقوبة الإعدام مستحيلا، حيث تنص على ألا ينفذ حكم الإعدام إلا بعد اتفاق خمسة قضاة أثناء المداولة في المحكمة الجنائية الابتدائية، وخمسة في مرحلة الاستئناف وخمسة في مرحلة النقض و «يستحيل أن يتفق كل هؤلاء القضاء على حكم واحد».

رئيس الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، عبدالرحيم الجامعي يجعل من تنفيذ عقوبة الإعدام مستحيلا، **قال «المجلس الوطني لحقوق الإنسان يجب أن يتبنى موقفا واضحا بعد التقرير الذي قدمه رئيسه أمام غرفتي البرلمان، وفي الوقت الذي يتم تدارس مشروع القانون الجنائي»، وأضاف «يجب على المجلس أن ينتصر لقانون جنائي خالٍ من عقوبة الإعدام، مهما كانت دواعيها».**

ويرى الجامعي أن تبني المجلس الوطني لحقوق الإنسان لموقف واضح إزاء إلغاء عقوبة الإعدام من القانون الجنائي المغربي، سيسهل مأمورية النواب في غرفتي البرلمان، وكذا الحكومة، لإلغاء العقوبة، أثناء عرض مشروع القانون الجنائي على البرلمان وقال «إذاك لن تكون الحكومة إلا منادية بإلغاء عقوبة الإعدام، وسيكون حزب العدالة والتنمية مثل حزب العدالة والتنمية التركي، المناصر لإلغائها حيث أن 101 دولة في العالم ألغت تماما عقوبة الإعدام من قوانينها».

http://www.alquds.co.uk/?p=303694

وقال عبد الرزاق روان، الكاتب العام للمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان إن «مراجعة عقوبة الإعدام ينبغي أن تندرج ضمن مقاربة شمولية، خصوصا مع تصاعد الإرهاب وتهديد الحق في الحياة، ولنضمن كذلك العدالة للضحايا، وشروط التقليل من المساس بالحق في الحياة من طرف المعادين للحق في الحياة».

وأضاف أن «هناك توجها تدريجيا لإنضاج الشروط وتوفير الظروف لتحقيق هذه المقاربة» وقال رافييل شنوي هازان، مدير عام الجمعية الفرنسية «معا ضد عقوبة الإعدام»، إن «المغرب في وضعية جد خاصة في المنطقة، ويمكنه أن يقوم بدور تنويري في قضية إلغاء عقوبة الإعدام بفضل ما سماه النقاش الحر والمتقدم والقوي في هذا الموضوع، رغم وجود بعض المقاومات».

وقال إن الإرهاب يجب أن لا يكون مبررا للإبقاء على عقوبة الإعدام» لأننا يجب أن ألا نتعامل مع البربرية بالبربرية، ولأننا عندما نحكم بالإعدام لا نرهب الإرهابيين، بل نرهب المواطنين، ونرهب أنفسنا»، معتبرا أن المعركة من أجل إلغاء الإعدام «معركة عالمية».

وقالت نعيمة الكلاف، عضو مكتب شبكة المحامين والمحاميات ضد عقوبة الإعدام في المغرب، إن الحق في الحياة مقدس ومقدم على جميع الحقوق، وهذا الحق لا يستقيم مع وجود عقوبة أشد قسوة وتتنافى مع كرامة الإنسان المتأصلة، كعقوبة الإعدام»، ودعت إلى إلغاء هذه العقوبة من جميع التشريعات المغربية، اعتبارا للحق في الحياة التي جاء بها دستور المغرب لسنة 2011، وإلى الترافع من أجل انضمام المغرب إلى اتفاقية روما للمحكمة الجنائية الدولية التي لا تجيز الإعدام.

بدورها قالت خديجة الرويسي، البرلمانية عن حزب الأصالة والمعاصرة المعارض، ومنسقة شبكة برلمانيين وبرلمانيات من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، إن ما يجري في بعض دول الشرق والأوسط وأفريقيا يخيم علينا، وهذه التطورات لها تأثير على المغرب، لكن التحدي الكبير هو كيف نستمر في هذه الأسئلة الحارقة حول إلغاء عقوبة الإعدام، ونصل إلى إلغائه»، مضيفة أن «المسار الذي انطلق يجب أن لا نتراجع عنه لا بالإرهاب ولا بالتذبذب».

محمود معروف

بنكيران يؤكد أن مساعدة الأرامل ستبقى بمنأى عن أي تدخل سياسي ويعد بمساعدة المعاقين

تطوان: كفى بريس
02 مارس 2015 - 09:22

أكد رئيس الحكومة، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، عبدالإله بنكيران أن استفادة النساء الأرامل من الدعم سيبقى بمنأى عن أي تدخل سياسي أو جمعوي، وهو بيد العمالات فقط.

وقال بنكيران شعرت خلال فعاليات الملتقى الجهوي الثالث لحزب العدالة والتنمية بجهة طنجة تطوان، الأحد فاتح مارس، بمدينة تطوان، "شعرت بالسرور عندما بدأ تنفيد مرسوم الأرامل" وشكر الملك محمد السادس على موافقته على إخراج المرسوم.

وأشار بنكيران إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وكذا المجلس الوطني لحقوق الانسان، طالبوه بتخصيص منح للمعاقين، معلقا على هذا الطلب بالقول "إن شاء الله سأستجيب لهم".

وكانَ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي قد دعا الحكومة إلى التعويض عن الإعاقة وتقديم مساعدات للعائلات المحتضنة لطفل معاق، كما أوصى بإنشاء صندوق وطني لـ"تمويل المبادرات الموجهة لتحسين شروط الحياة بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، ولمحاربة استغلالهم في التسول وفي كل الأنشطة المهينة"، مقترحا أن يعتبر التمييز على أساس الإعاقة "جنحة".

http://kafapresse.com/index.php?ida=28575

حكم إيجابي بطنجة يتعلق بالسيدا

الاتحاد الاشتراكي نشر في الاتحاد الاشتراكي يوم 02 - 03 - 2015

أصدرت محكمة طنجة حكما بالبراءة من تهمة التنقيل العمدي لفيروس السيدا. كما أسقطت المحكمة الدعوى العمومية في حق امرأة وزوجها وتمت مؤاخذة الشخصين اللذان اتهماها ظلما بتنقيل الفيروس لهما بشهرين سجنا موقوفة التنفيذ، لأنهما قاما بوصمها بسبب مرضها.

وأصدرت جمعية محاربة السيدا بلاغا أخبرت فيه الرأي العام الوطني والدولي بالمآل الإيجابي للملف الذي توبعت فيه إحدى السيدات المتعايشة مع فيروس السيدا وزوجها المتعايش كذلك مع فيروس السيدا.

وأشارت الجمعية الى أنها خاضت

معركة ترافعية مدعومة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان (اللجنة الجهوية بطنجة)، وأوكلت للدفاع عن هذين الشخصين محاميين بارزين الأستاذ محمد الهسكوري والأستاذة نجاة الشنتوف اللذين أقنعا المحكمة بمرافعتهما القانونية والحقوقية وكانت النتيجة إيجابية.

وأشادت الجمعية بالحكم الإيجابي لهيئة المحكمة، وأعلنت استمرارها في المرافعة والعمل والمرافقة لكافة المتدخلين من أمن وقضاء، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والجمعيات الحقوقية والجمعيات الموضوعاتية من أجل إعمال البرنامج الاستراتيجي «السيدا وحقوق الإنسان» للقضاء على كافة أشكال التمييز والوصم الذي يطال الأشخاص حاملي فيروس السيدا والفئات أكثر عُرضة للإصابة.

http://www.maghress.com/alittihad/213029

بنكيران يعد بتخصيص منح لذوي الاحتياجات الخاصة

صرَّح عبد الاله بنكيران، رئيس الحكومة المغربية، أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي **وكذا المجلس الوطني لحقوق الانسان**، طالبوه بتخصيص منح للمعاقين، معلقا على هذا الطلب بالقول "إن شاء الله سأستجيب لهم".

فحسب موقع "العدالة والتنمية"، قال بنكيران هو يتحدث ضمن فعاليات الملتقى الجهوي الثالث لحزب العدالة والتنمية بجهة طنجة تطوان، الأحد فاتح مارس، بمدينة تطوان، "شعرت بالسرور عندما بدأ تنفيد مرسوم الأرامل، وهي فرصة لأُجدِّد الرحمة على سي عبد الله بها، يقول بنكيران، قائلا "هذا العمل قُمنا به لوجه الله تعالى".

وشكر بنكيران، الملك محمد السادس ، على موافقته على إخراج مرسوم الأرامل لحيز الوجود، مشددا أنه أعطى تعليماته لوزير الداخلية بأن ملف استفادة الأرامل سيبقى بمنأى عن أي تدخل سياسي أو جمعوي، وهو بيد العمالات فقط.

وكانَ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي قد دعا الحكومة إلى التعويض عن الإعاقة وتقديم مساعدات للعائلات المحتضنة لطفل معاق، كما أوصى بإنشاء صندوق وطني لـ"تمويل المبادرات الموجهة لتحسين شروط الحياة بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، ومحاربة استغلالهم في التسول وفي كل الأنشطة المهينة"، مقترحا أن يعتبر التمييز على أساس الإعاقة "جنحة".

http://badil.info/society/11664-%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B9%D8%AF-%D8%A8%D8%AA%D8%AE%D8%B5%D9%8A%D8%B5-%D9%85%D9%86%D8%AD-%D9%84%D8%B0%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9

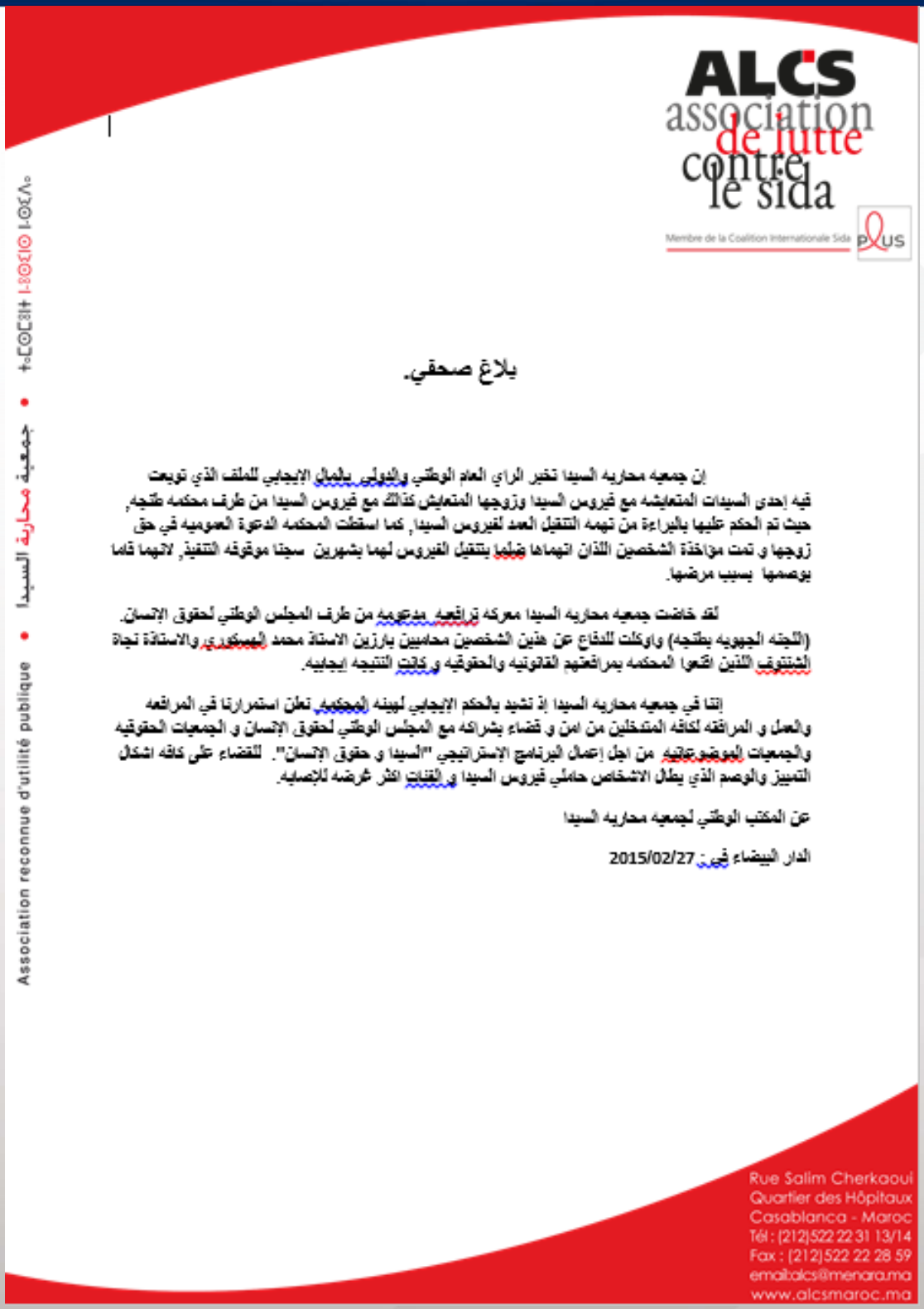

ALCS association de lutte contre le sida
Membre de la Coalition Internationale Sida PLUS

جمعية محاربة السيدا • Association reconnue d'utilité publique •

بلاغ صحفي.

إن جمعيه محاربه السيدا تخبر الرأي العام الوطني والدولي بالمآل الإيجابي للملف الذي توبعت فيه إحدى السيدات المتعايشه مع فيروس السيدا وزوجها المتعايش كذالك مع فيروس السيدا من طرف محكمه طنجه, حيث تم الحكم عليها بالبراءة من تهمه التنقيل العمد لفيروس السيدا, كما اسقطت المحكمه الدعوة العموميه في حق زوجها و تمت مؤاخذة الشخصين اللذان اتهماها ظلما بتنقيل الفيروس لهما بشهرين سجنا موقوفه التنفيذ, لانهما قاما بوصمها بسبب مرضها.

لقد خاضت جمعيه محاربه السيدا معركه ترافعيه بدعوميه من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان. (اللجنه الجهويه بطنجه) واوكلت للدفاع عن هذين الشخصين محاميين بارزين الاستاذ محمد الهيكوري والاستاذة نجاة الشنتوف اللذين اقنعوا المحكمه بمرافعتهم القانونيه والحقوقيه و كانت النتيجه ايجابيه.

إننا في جمعيه محاربه السيدا إذ نشيد بالحكم الإيجابي لهيئه الحكميه تعلن استمرارنا في المرافعه والعمل و المرافعه لكافه المتدخلين من امن و قضاء بشراكه مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان و الجمعيات الحقوقيه والجمعيات الموضوعاتيه من اجل إعمال البرنامج الإستراتيجي "السيدا و حقوق الإنسان". للقضاء على كافه اشكال التمييز والوصم الذي يطال الاشخاص حاملي فيروس السيدا و الفئات اكثر عرضه للإصابه.

عن المكتب الوطني لجمعيه محاربه السيدا

الدار البيضاء في: 2015/02/27

Rue Salim Cherkaoui
Quartier des Hôpitaux
Casablanca - Maroc
Tél : (212)522 22 31 13/14
Fax : (212)522 22 28 59
email:alcs@menara.ma
www.alcsmaroc.ma

بنكيران: سأستجيب لطلب تقديم المنح للمعاقين

في الواجهة | مارس 01, 2015 | اترك تعليق | 32 مشاهدة

صرح عبد الاله بنكيران الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وكذا المجلس الوطني لحقوق الانسان، طالباه بتخصيص منح للمعاقين، معلقا على هذا الطلب بالقول "إن شاء الله سأستجيب لهم".

وأردف بنكيران، حسب الموقع الرسمي للحزب، وهو يتحدث ضمن فعاليات الملتقى الجهوي الثالث لحزب العدالة والتنمية بجهة طنجة تطوان، اليوم الأحد بمدينة تطوان، "شعرت بالسرور عندما بدأ تنفيد مرسوم الأرامل، وهي فرصة لأُجدد الرحمة على سي عبد الله بها، يقول بنكيران، قائلا "هذا العمل قمنا به لوجه الله تعالى".

وشكر بنكيران، جلالة الملك على موافقته على إخراج مرسوم الأرامل لحيز الوجود، مشددا أنه أعطى تعليماته لوزير الداخلية بأن ملف استفادة الأرامل سيبقى بمنأى عن أي تدخل سياسي أو جمعوي، وهو بيد العمالات فقط.

http://www.filwajiha.com/2015/03/01/9552

بلاغ صحفي عن للمكتب الوطني لمحاربة السيدا

بلاغ صحفي: المكتب الوطني لجمعية محاربة السيدا

محمد حمضي :

إن جمعية محاربة السيدا تخبر الرأي العام الوطني والدولي بالمآل الإيجابي للملف الذي توبعت فيه إحدى السيدات المتعايشة مع فيروس السيدا وزوجها المتعايش كذالك مع فيروس السيدا من طرف محكمة طنجة, حيث تم الحكم عليها بالبراءة من تهمة التنقيل العمد لفيروس السيدا, كما أسقطت المحكمة الدعوة العمومية في حق زوجها و تمت مؤاخذة الشخصين اللذان اتهماها ضلما بتنقيل الفيروس لهما بشهرين سجنا موقوفة التنفيذ, لأنهما قاما بوصمها بسبب مرضها.

لقد خاضت جمعية محاربة السيدا معركة ترافعية مدعومة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان, (اللجنة الجهوية بطنجة) وأوكلت للدفاع عن هذين الشخصين محاميين بارزين الأستاذ محمد الهسكوري والأستاذة نجاة الشنتوف اللذين أقنعوا المحكمة بمرافعتهم القانونية والحقوقية و كانت النتيجة إيجابية.

إننا في جمعية محاربة السيدا إذ نشيد بالحكم الإيجابي لهيئة المحكمة, نعلن استمرارنا في المرافعة والعمل و المرافقة لكافة المتدخلين من أمن و قضاء بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان و الجمعيات الحقوقية والجمعيات الموضوعاتية من أجل إعمال البرنامج الإستراتيجي « السيدا و حقوق الإنسان ». للقضاء على كافة أشكال التمييز والوصم الذي يطال الأشخاص حاملي فيروس السيدا و الفئات أكثر عرضة للإصابة.

عن المكتب الوطني لجمعية محاربة السيدا

http://ouazzanemagazine.com/%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%BA-%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D9%86-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3/

بعد الأرامل..بنكيران يسعى لتقديم الدعم للأشخاص في وضعية إعاقة

أياما قليلة بعد الشروع في تلقي الطلبات للاستفادة من الدعم المباشر المخصص للأرامل، خرج رئيس الحكومة عبد الإله ابن كيران ليعلن أن المرحلة المقبلة ستعرف العمل على منح الدعم للأشخاص المعاقين.

ابن كيران، الذي كان يتحدث خلال الملتقى الجهوي الثالث لحزب العدالة والتنمية بجهة طنجة تطوان، يوم أمس الأحد بمدينة تطوان، قال إنه سيعمل على الاستجابة لتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان القاضية بتخصيص منح مالية للأشخاص في وضعية إعاقة، معلقا على ذلك بالقول "إن شاء الله سأستجيب لهم".

وعلاقة بالدعم المباشر، أكد رئيس الحكومة أنه "شعر بالسرور عندما بدأ تنفيذ مرسوم الأرامل"، قبل أن يردف قائلا "هذا العمل قمنا به لوجه الله تعالى"، دون أن يغفل أن يعبر عن شكره للملك "على موافقته على إخراج مرسوم الأرامل لحيز الوجود"، مشددا في نفس السياق على أن ملف استفادة الأرامل "سيبقى بمنأى عن أي تدخل سياسي أو جمعوي"، على حد تعبيره.

وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد صادق الأسبوع الماضي على رأي حول مشروع القانون-الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، يشدد فيه على ضرورة وضع آليات مبتكرة لدعم المعاقين وأسرهم، تتمثل في إنشاء صندوق وطني مخصص لتمويل المبادرات الموجهة لتحسين شروط الحياة بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، ولمحاربة استغلالهم في التسول والأنشطة "المهينة"، وتسمح بتقديم مساعدات اجتماعية للعائلات المعوزة التي لديها طفل أو أكثر في وضعية إعاقة، علاوة على منح مساعدات اجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة من البالغين الذين تحول إعاقتهم دون الحصول على شغل.

من جهته، ذهب المجلس الوطني لحقوق الإنسان في نفس الاتجاه حيث شدد على ضرورة إدراج مجموعة من المقتضيات في مشروع القانون المذكور من بينها مقتضى يكرس حق الأشخاص في وضعية إعاقة وعائلاتهم ومساعديهم في مصاريف تعويضية لتغطية حاجياتهم، إضافة إلى مقتضى آخر يحدد غاية نظام الدعم الاجتماعي الذي ينبغي أن يكون موجها نحو الإدماج الكامل للأشخاص في وضعية إعاقة مع استهداف العائلات المؤهلة للاستفادة من دعم الدولة.

عن اليوم 24

http://lemgoune.com/breaking-news/5016.html

2825/17

Maroc Charlie et eux

Plus d'un mois après les tragiques événements de Paris, trente intellectuels réagissent, dans un ouvrage collectif. Pour que la haine n'ait pas le dernier mot.

D'emblée, une couverture noire qui rappelle les affiches « Je suis Charlie » avec, au centre, un titre qui fait mouche, *Ce qui nous somme*. Non, les auteurs n'ont pas oublié le « s » au verbe être, mais veulent dire ce qui les met en demeure d'agir après les tragiques événements de janvier, à Paris : « cet islam au nom duquel nous serions sommés de répondre de meurtre », précise Abdelkader Retnani, l'éditeur.

L'initiative, qui a réuni trente intellectuels du Maroc, a été dévoilée au Salon international de l'édition et du livre de Casablanca en février, et sera présentée lors du Salon du livre de Paris à la mi-mars. Un geste louable, dans un contexte d'exacerbation de la haine et alors que l'islam fait l'objet de tant d'amalgames. « Juste après ces malheureux événements, j'ai contacté mes amis et leur ai demandé d'écrire un texte à chaud », explique l'éditeur. En une semaine, les textes étaient prêts : des coups de gueule, parfois, mais surtout des idées de réforme « pour prévenir le déclenchement de l'étincelle susceptible de susciter l'incendie dévastateur », souligne le militant Abdesselam Aboudrar. « Je suis un bougnoulo-youpin », écrit le cinéaste Hicham Ayouch, de père musulman et de mère juive, qui appelle ses frères des deux religions à comprendre que leur pseudo-haine est un gros mensonge entretenu par le pouvoir politico-économique.

▲ *Ce qui nous somme. Réflexions marocaines après les événements des 7 au 11 janvier 2015 à Paris,* **Éditions La Croisée des chemins, 308 pages, 20 euros.**

PETIT SAC. Le conseiller royal André Azoulay raconte avec émotion comment, dans les années 1950, un ami de son père, de confession musulmane, parti en pèlerinage à Jérusalem, lui ramena un petit sac rempli de cette terre que rêvent de fouler juifs et musulmans. « Toutes les religions appartiennent à des familles spirituelles de l'humanité. Aucun meurtre ne peut s'interpréter à l'aune de la religion », tranche le philosophe Ali Benmakhlouf. « On ne va pas faire la police à l'entrée de la case imagination de chaque dessinateur ou chroniqueur ! » s'indigne de son côté Tahar Ben Jelloun.

Dans un chapelet de « j'accuse », l'écrivain Driss Ksikes s'en prend « au wahhabisme et à ses relais bigots qui, depuis des décennies, distillent avec la bénédiction du mercantilisme américain, dans toutes les sphères musulmanes, l'idée fascisante d'une oumma musulmane, supérieure en vérité, en droit de jihad meurtrier contre les impies ».

« Comment faire des valeurs universelles des droits de l'homme un bien commun de l'humanité ? » s'interroge Driss El Yazami, qui s'exprime ici en tant que journaliste. Ou, ainsi que le suggère l'islamologue Asma Lamrabet, comment, à partir des valeurs centrales de son message (égalité, libre arbitre, importance de la science et de la raison), réinterpréter le texte sacré. ● **NADIA LAMLILI**